

State of Kuwait



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

د. هشام الصالح

عضو مجلس الأمة

Dr. Hesham Alsaleh

Member of National Assembly

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

2021/10/12 م

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد “

أتقدم بالاستجواب المرفق إلى وزير الصحة د. باسل الصباح بصفته

وذلك استناداً إلى أحكام المادتين (100 - 101) من الدستور
وأحكام المواد (133 و134 و135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة
برجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

مقدم الاستجواب

النائب د. هشام الصالح

د. هشام الصالح
عضو مجلس الأمة

يَقُولُ اللهُ تَعَالَى فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ الْعَزِيزِ:
بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: { إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ
ظَلُومًا جَهُولًا } [سورة الأحزاب 72]

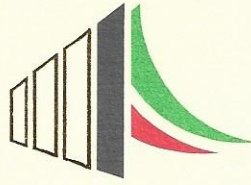
وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: { إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي
إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ } [هود 88]

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: { وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ } [الصفافات 24].

لقد اختلفت التفاسير في تحديد مفهوم الأمانة الواردة في سورة الأحزاب ومع ذلك فإنها لم تتباعد عن بعضها عندما ربطت هذا المفهوم بمبدأ تحمّل المسؤولية في شقيها الديني والدنيوي وأداء متطلّباتها بما ينصرف إلى واجب القيام بالفرائض وكذلك ردّ الأمانات إلى أهلها ووجوب أن يبذل المكلف بشؤون الناس كلّ العناية اللازمة بها .

فتحمّل المسؤولية ملازم للقدرة على أدائها ويستتبع الاستعداد للمحاسبة عنها وعند كلّ تقصير أو إهمال أو تجاوز فإن الإنسان الظلوم يكون مسؤولاً لنفسه ولأصحاب كلّ حق مهضوم

كما يكون جهولاً لجسامته تلك المسؤولية وعظمتها ويكون ثمن ذلك الجهل والظلم أن يدفع الفاتورة لأنّ تحمّل المسؤولية يفترض القدرة عليها لأنّه المسؤول وصاحب القرارات التي تهتم بتنظيم حياة وشؤون ومصالح الناس وعليه أن يكون عارفاً بآثار تلك القرارات ومُدركاً لنتائجها ومستعداً لدفع حساب فواتيرها.



وحيثُ أنّ الشَّعبَ الكويتيَّ قدَّ أولانا ثِقتهُ الغاليةَ بفضلٍ مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةٍ وَحَمَلْنَا عَلَى عَاتِقِنَا مَسْئُولِيَّةَ تَمثِيلِ الأُمَّةِ فِي الرِّقَابَةِ وَالتَّشْرِيحِ وَذَلِكَ فِي 2020/12/15 وَتَحَمَّلَ عَنَاءَ الأَزْدِحَامِ وَالأَصْطِفَافِ الطَّوِيلِ لِسَاعَاتٍ عِدَّةٍ ، مُتَحَمِّلاً المَشَقَّةَ وَالعَنَاءَ وَتَعْرِيزَ النَّفْسِ لِلخَطَرِ إِزَاءَ جَائِحَةٍ كورونَا الَّتِي أَلَمَّتْ بِالأبِلَادِ وَالعَالَمِ .

وَعَلَيْهِ وَالتَّزَامًا بِأداءِ الأَمَانَةِ الَّتِي حَمَلْنَا إِيَّاهَا الدَّسْتُورِ وَالتِّي شَهِدَ عَلَيْهَا الشَّعبُ بِقِسْمِ دَسْتُورِيِّ أَدِينَاهُ وَفَقًا لِلْمَادَةِ (91) مِنَ الدَّسْتُورِ الَّتِي أَكَّدْنَا فِيهَا احْتِرَامَنَا لِلدَّسْتُورِ وَالقانونِ وَالدَّوْدِ عَن حُرِّيَّاتِ الشَّعبِ وَأموالِهِ وَمَصَالِحِهِ، وَأداءِ أَعْمَالِنَا بِالأَمَانَةِ وَالصِّدْقِ بِأَنَّ نَتَقَدَّمَ بِهَذَا الاستِجوابِ وَالَّذِي يَتكوَّنُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَحاورٍ :

أولها: يَتعلَّقُ بِصُورِ الهَدْرِ المُخْتَلِفَةِ فِي وَزارَةِ الصِّحَّةِ رَغْمَ ادِّعاءِ العَجوزاتِ .

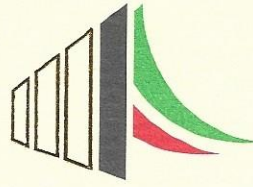
وثانيها : يَتعلَّقُ بِسوءِ إِدارةِ أزمَةِ جائِحَةٍ كورونَا

وأخيراً وَليسَ آخراً : يَتعلَّقُ بِالتَّجاوُزاتِ الإِدَارِيَّةِ فِي وَزارَةِ الصِّحَّةِ .

وحيثُ أَنَّ اللّائِحَةَ الدَّاخِلِيَّةَ لِمَجْلِسِ الأُمَّةِ قَدْ نَصَّتْ فِي مادَّتِها 134

عَلَى (أَنَّ يُقَدَّمَ الاستِجوابُ كِتابَةً لِلرَّئيسِ وَتُبيِّنَ فِيهِ بِصِفَةِ عامَّةٍ وَبإِيجازِ المَوْضوعاتِ وَالوقائِعِ الَّتِي يَتناولُها)

وَعَلَيْهِ فَقَدْ اِقْتَضَى الأَمْرُ طَرَحَ المَوْاضِيعِ وَالوقائِعِ بِإِيجازِ تارِكاً شَرَحَها تَفصِيلاً فِي قاعةِ عَبْدِ اللَّهِ السَّالِمِ عِنْدَ مُناقِشَةِ الاستِجوابِ.



المِحورُ الأوَّلُ : تجاوزات ماليةً مليونيةً وإهدارُ المال العام

للمال العام حُرمةٌ وحِمايئةٌ والدَّودُ عنه واجبٌ وطنيٌّ يستوجبُ على الجميع التَّصديُّ له ومواجهةُ أيِّ اعتداءٍ يقعُ عليه ، باتِّباعِ كافةِ الوسائلِ الدِّستوريةِ والقانونيةِ ، ولقد أولى المُشرِّعُ الدِّستوريُّ الكويتيُّ ذلك حُرمةً و قدسيَّةً تُوجبُ على أيِّ إنسانٍ الإمتناعَ عن التَّعدِّي على تلك الحُرمةِ أو الإخلالِ بها أو انتهاكِها بأيِّ شكلٍ من الأشكالِ فالمادَّة (17) من الدِّستورِ الكويتيِّ نصَّت على أنَّ (للأموالِ العامَّةِ حرمةٌ وحمايتها واجبٌ على كلِّ مُواطنٍ)

وعلى ذلك فإنَّ واجبَ المُحافظةِ على المالِ العامِّ وعدمَ التفريطِ فيه يقعُ على عاتقِ الوزيرِ، إلا أنَّه قد قامَ باتِّخاذِ قراراتٍ تُضُرُّ بالمالِ العامِّ وأحياناً لم يتحرَّكْ ساكناً إزاءَ حالاتِ اعتداءٍ على المالِ العامِّ وإزاءَ حالاتِ التَّنْفيعِ وإهدارِ المالِ العامِّ في الوقتِ التي تدَّعي الحكومةُ العجزَ ولعلَّ فيما يأتي أهمُّ المواضيعِ والوقائعِ التي توضحُ صورَ إهدارِ المالِ العامِّ في وزارةِ الصِّحة:

1- شُبُهاتٌ ماليَّةٌ حولِ تعاقداتِ الوزارةِ لتقديمِ خدمةٍ تأمينِ العلاجِ العامِ وأسنانِ الطُّلبةِ في المملكةِ المتحدَّةِ بقيمةٍ إجماليَّةِ (11) مليونِ جنيهِ إسترليني .

2- حرمانُ الميزانيَّةِ من تحصيلِ مبالغِ غراماتِ التَّأخيرِ على الشَّرَكَاتِ المُنفَّذَةِ والمُتعاقدَةِ في مشاريعٍ عديدةٍ بالمخالفةِ للبند 7 من المُستند رقم 1 من أصولِ المُناقصَةِ والتَّلاعبِ وتعرُّضِ المشاريعِ للغشِّ.

3- عَدَمُ تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لصالح الوزارة لإخلاء (45) موقع مُستغلّ من قبَلِ صندوقِ إعانةِ المرضى منذ سنواتٍ عدّة دون أيِّ مُقابلٍ ماديٍّ للوزارة (20 كافيتريا - 12 ماكينة وجبات وعصائر - 5 صيدليات - 2 محل زهور وأخرى)

4- عَدَمُ تحصيل الوزارة الفوريّ عن قيمة أكياس الدّم والبلازما لمستشفيات القطاع الأهلي بمبلغ (646) ألف / دك

5- إعفاء المرضى المُقيمين المُسجّلين في النّظام الصّحيّ من الرّسوم دون سنَدٍ قانونيّ بالمخالفة للقرار الوزاريّ رقم 294 لسنة 2017 ممّا ترتّب عليه حرمانُ الميزانية العامّة من تحقيق الإيرادات.

6- عَدَمُ تحصيل مُسبقٍ لرسومٍ وأجور خدماتها الصحيّة من قبلِ صندوقِ إعانةِ المرضى بمبلغ (414) ألف / دك

7- ضَعْفُ الرّقابة على إيراداتِ رُسوم التحاليلِ المخبريّة لدى مُختبراتِ بنكِ الدّم.

8- قيامُ الوزارة ببيعِ أدويةٍ ومُستهلكاتٍ طبيّةٍ وموادٍ مخبريّةٍ بصفةٍ دوريّةٍ دونَ تحصيلِ قيمتها فوراً ممّا أدّى إلى تضخّمِ رصيدِ مديونيّاتِ تلك الشركاتِ لدى الوزارة بمبلغ (2) مليون وسبعمائة ألف / دك

9- ارتفاعُ تكلفةِ علاجِ مرضى السرطان بالخارج حيثُ تجاوزت 200 مليون خلال ثلاث سنواتٍ نتيجة تأخّر الوزارة في تنفيذ مشروع إنشاء مركز الكويت للسرطان.

- 10- تحميل الميزانية أعباء مالية تمثلت في أتعاب استشارية بقيمة أكثر من 2 مليون و200 ألف / دينار نتيجة وجود قصور في إجراءات الوزارة حيال المشروع وتأخر تنفيذه لعدة سنوات.
- 11- استئجار الوزارة لعدة مقار للإدارات التابعة لها منذ سنوات نتيجة تأخر بعض المشاريع مما أدى إلى تحميل الميزانية لأكثر من 6 مليون / دينار
- 12- تحميل الخزانة العامة أعباء إضافية تقدر حوالي 66 ألف دينار نتيجة توفير وجبات غذائية للوفد الكوبي في أحد الفنادق دون سند قانوني وبالمخالفة للعقد المبرم بهذا الصدد.
- 13- عدم توقيع الغرامات على إحدى الشركات المنفذة لأعمال تقديم خدمات طبية مساندة على الرغم من عدم التزامها باستكمال كامل عدد العمالة بعد انتهاء الفترات الإضافية الممنوحة لها.
- 14- تحميل الخزانة العامة أعباء إضافية نتيجة توفير وجبات غذائية للوفد الباكستاني الطبي في أحد الفنادق دون سند قانوني وبالمخالفة للعقد المبرم بهذا الصدد .
- 15- تحميل ميزانية الوزارة ما يقارب مليون دينار نتيجة قصور وأخطاء طبية وإجرائية خلال عام 2021/2020 دون محاسبة المتسبب .
- 16- هدر للمال العام في ملف العلاج بالخارج وتحمل الوزارة لمصاريف غير المستحقين للعلاج وعدم محاسبة أي موظف على مثل هذه التجاوزات .
- 17- التنفيغ في ملف تقديم خدمات الإسعاف الجوي.

- 18- قيام قطاع الأدوية والتجهيزات الطبية بالتلاعب وتجزئة عقود شراء الأجهزة الطبية بقيمة أكثر من مليون ونصف للنأي بها عن الرقابة المسبقة من قبل أجهزة الدولة.
- 19- وجود العديد من الأجهزة دون استخدام بسبب زيادتها عن الحاجة.
- 20- عدم قيام الوزارة بتخفيض قيمة أعمال عَقْدِي البرامج الوقائية والعلاجية لصحة الفم وأسنان تلاميذ المدارس البالغة أكثر من 20 مليون رغم أزمة جائحة كورونا وتعطيل المدارس وانخفاض المراجعين بنسبة 82% مما أدى لإهدار المال العام.
- 21- التّعدي على المال العام نتيجة المُبالغة بِعَدَدِ العَمَلِيَّات الجراحية التي تمَّ إجراؤها للطلبة من قبل إحدى العيادات في الولايات المتحدة الأمريكية بادعاء أنها لصالح الطلبة الكويتيين.

المحور الثاني: سوء الإدارة الصحية في ظلّ جائحة كورونا

شكّلت جائحة كورونا بالنسبة للسلطات الصحية في مختلف بلدان العالم فرصة اختبار حقيقي لمدى القدرة على مواجهة الوباء بإدراة ذات فعالية وقرارات صائبة و مدروسة تستهدف قبل كلّ شيء حماية سلامة الفرد والمجتمع وتحقيق الوقاية من خطر انتشار الفيروس دون تفريط في الحقوق المكفولة بالدستور والقانون ولا تمييز بين الناس على أيّ أساس ولا استغلال الأزمة لإفراغ جيوب وملاء جيوب أخرى. فهل وقّفت سلطاتنا الصحية في ربح هذه الرّهانات؟ إنّ واقع الأمر – بكلّ أسف – يُجيب بالنفي وذلك لما سنقدّم من حجج دامغة في هذا المحور:

- 1- تعريض الأمن الصحي للخطر من خلال السماح بإدخال العديد من الوافدين للبلاد في ظلّ جائحة كورونا.
- 2- الازدواجية والتّمايز في إجراءات ومدّة الحجر للقادمين من الخارج في ظلّ كفالة الدستور لحرية ممارسة الشّعائر الدينيّة.
- 3- تسعيرة pcr وارتفاع قيمتها وآليّة تحديد الجهات المسموح لها بإجراء الفحص .
- 4- غلق المراكز الطبيّة في القطاع الأهلي غير المُبرّر أثناء فترة جائحة كورونا والتّعسف باستخدام السّلطة دون ابتغاء الصّالح العامّ.

State of Kuwait



Dr. Hesham Alsaleh

Member of National Assembly

دولة الكويت

د. هشام الصالح

عضو مجلس الأمة

- 5- عَدَمُ وجودِ المُختصِّينِ بعِلْمِ الأوبئةِ والفايروساتِ والمناعةِ إلا في لجنةِ كورونا الاستشاريةِ المُشكَّلةِ مِنْ قِبَلِ الوزيرِ في 2020/5/28 وتأخَّرَ تشكيلها.
- 6- عَدَمُ الشَّفافيةِ في الإعلانِ عن نِسَبِ الوفياتِ بسببِ كورونا بحيثُ أُعلنتُ عن 934 حالة وفاة فقط وهذا العددُ مُخالفٌ للحقيقةِ والواقعِ و الذي سَوَفَ نُبيِّئُهُ عند مُناقشةِ الاستجوابِ.

المحور الثالث: التجاوزات الإدارية وضعف الرقابة

إنّ السّلطات الصحيّة لم تكن في مستوى مواجهة ظروف جائحة كورونا العنصية ولم تُبرهن عن جودة في الحوكمة المطلوبة في تسيير قطاع صحيّ حيويّ مهمّ ولم تحرص على حماية المال العامّ حتى يُصرف فيما خُصص له وفقاً للقواعد القانونية والمعايير المعتمدة ولم تستطع إحكام الرقابة على الإنفاق ولم تكن فعالة في تنفيذ المشاريع الصحيّة ولم تُعامل الموارد البشريّة بنزاهة واستحقاق وأنها بكلمة جامعة قد غرقت في التجاوزات الإدارية والضعف الرقابي والتخبط في التسيير وسنعرض في هذا المحور العديد من مظاهر الإخلال بالمسؤولية التي اقتضت تقديم هذا الاستجواب .

- 1- تأخر إنهاء خدمات الموظفين المنقطعين عن العمل في الوزارة مدة تصل إلى سنتين مما ترتب عليها تكبّد المال العام للرواتب دون وجه حقّ.
- 2- قيام الوزارة بصرف مكافأة العمل الإضافي وبدل الخفارة دون وجه حقّ لبعض الموظفين.
- 3- الإزدواجية والتمييز في صرف قيمة مكافأة الصّوف الأولى دون وجه حقّ وحرمان بعض المستحقين منها .
- 4- عدم إنهاء خدمات غير الكويتيين المُعيّنين على العقد الثاني بالرغم من بلوغهم سنّ 65 عام.
- 5- الهدر في كمّيات الأدوية التي تُصرف وإنعدام الرقابة عليها.

- 6- التّأخيرُ الكبيرُ في المشاريعِ وبطءُ تنفيذِها لمدّةٍ ناهزت 5 سنواتٍ وبقيةٍ إجماليّةٍ 770 مليون دك (توسعة مستشفى العدان – مركز الكويت للسرطان – مستشفى ابن سينا – توسعة مستشفى الفروانية)
- 7- صرّفُ الوزارةِ أدويةً ومُستلزماتٍ طبيّةٍ وموادٍ مخبريّةٍ لجهاتٍ حكوميّةٍ مجّاناً دون مُقابلٍ بلغت 6 مليون بالمخالفةٍ لقواعدِ تنفيذِ الميزانيّةِ.
- 8- ضَعْفُ الرّقابةِ والمُتابعةِ لأعمالٍ عدد 18 عقد مُزايدة.
- 9- تعدّدُ الأخطاءِ الفنيّةِ بالمشاريعِ على الرّغمِ من تحمّلِ الوزارةِ أعباءَ استشاريّةٍ تعاقديةٍ ناهزت 9 مليون ولم يتمّ تحقيقُ العائدِ منها.
- 10- أخطاءٌ فنيّةٌ وماخذٌ شابّتْ أعمالَ عقدِ تصميمٍ وإنشاءِ مستشفى الصّباحِ الجديدِ بقيمةٍ إجماليّةٍ للمشروعِ تبلغُ أكثرَ من 178 مليون.
- 11- قُصورُ الوزارةِ في اتخاذِ الإجراءاتِ اللازمةِ حيالَ مشروعِ إنجازِ مبنى قسمِ الحشراتِ والقوارضِ الطّبيّ والبالغُ تكلفته ما يُقارب 2 مليون رغمَ تقاعسِ الشّركةِ عن استكمالِ الأعمالِ منذ 6 سنواتٍ.
- 12- قُصورُ إجراءاتِ الوزارةِ التّحضيريّةِ لتنفيذِ مشروعِ المدينةِ الطّبيّةِ بمدينةِ صباحِ الأحمد السّكنيّةِ والتي امتدّت لما يزيدُ عن خمسِ سنواتٍ بتكلفةٍ تقديريّةٍ للمشروعِ بمبلغ 250 مليون دينارٍ.

State of Kuwait



Dr. Hesham Alsaleh

Member of National Assembly

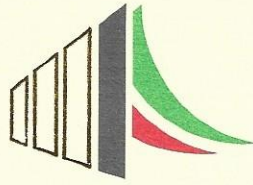
مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

د. هشام الصالح

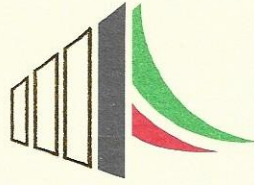
عضو مجلس الأمة

- 13- التأخر الشديد في إنجاز أغلب مشاريع إنشاء المراكز والمنشآت الصحية ذات الأهمية لمدّة ناهزت 11 سنة والتي يبلغ عددها 21 مشروع حيويّ وصحيّ مهمّ.
- 14- تأخر وتقاعس الشركة المنفذة لإنشاء مركز (أبو فطيرة الصحي) لمدّة 7 سنوات دون اتخاذ ما يلزم لضمان تنفيذ المشروع.
- 15- ضعف نظام الرقابة الداخلية في المكتب الصحيّ بواشنطن الأمر الذي ترتّب عليه صرف العديد من تلك المطالبات المشكوك فيها .



نَعَم إِنَّ الأَخَ وزيرَ الصِّحَّةِ المُحترمَ قد تحمَّلَ مسؤوليَّةَ وزارةِ الصِّحَّةِ في ظروفٍ صعبةٍ من حيثُ شكلِ العلاقةِ بينِ السُّلْطَتينِ التَّشريعيَّةِ والتَّنفيذِيَّةِ وقد تزامنتُ مسؤوليَّتُهُ مع اندلاعِ الجائحةِ العالميَّةِ (كوفيد 19) والتي تطلَّبتِ اتخاذَ تدابيرٍ وإجراءاتٍ استثنائيَّةٍ وعاجلةٍ واقتضتُ تعبئةَ كُلِّ الجهودِ وتوفيرِ الوسائلِ الماديَّةِ والبشريَّةِ وتوظيفِ كُلِّ الإمكاناتِ اللازمةِ لمواجهةِ وباءِ فتاكٍ يعصفُ بالعالمِ ويهدِّدُ البشريَّةَ ويقضُ مَضْجَعَ المسؤولينِ في كُلِّ البلدانِ .

لقد كانت هذه الظُّروفُ والتَّحدياتُ فرصةً اختبارٍ حقيقيٍّ لكلِّ أصحابِ القرارِ في بلدانِ المَعْمورةِ وكانت بالنِّسبةِ لكم مُناسبةً سانحةً لإبرازِ مدى قُدراتِكُم وكفاءتِكُم على رأسِ هَرَمِ وزارةِ الصِّحَّةِ التي لم يدَّخرْ جنودُها من المواردِ البشريَّةِ التَّضحياتِ في الصَّفوفِ الأماميَّةِ لمواجهةِ الوباءِ وتداعيتهِ بل وضاعفوا جُهودَهُم الميدانيَّةَ المُضنيَّةَ ليلَ نهارٍ للحفاظِ على صِحَّةِ وسلامةِ المواطنينِ والمُقيمينِ والسَّهرِ على تنفيذِ الشُّروطِ الاحترائيَّةِ وضمانِ سلامةِ عمليَّاتِ التَّطعيمِ الاختياريِّ ولكن كُلُّ تلكِ التَّضحياتِ والجهودِ اصطدمتْ وبكلِّ أسفٍ بالتَّضاربِ والتَّنقضِ والارتباكِ وسوءِ الإدارةِ الذي طَبَعَ على جُلِّ قراراتِكُم والتي كان لها بالغُ الضَّررِ على المواطنينِ والمُقيمينِ ماديًّا ومعنويًّا وصحيًّا وتسبَّبتْ للبلادِ في إهدارِ كبيرٍ للمالِ العامِّ كما رافقتُها تجاوزاتٌ إداريَّةٌ عديدةٌ فضَّحتْ سوءَ إدارتِكُم لأزمةِ جائحةِ كورونا وذلك كما بيَّنا سابقاً و هي موضوعاتٌ استجوابنا لكم اليوم .



ولقد قدّرنا صعوبة الظروف التي تُؤدّون فيها مهامكم فمنحناكم أكثر من فرصة لاستدراك الهدر ووقف التجاوزات ولطالما نبهنا كما فعل العديد من الزملاء النواب عبر الأسئلة والاقتراحات لتدارك الاستمرار على هذا النهج ولكن مبادراتنا وكأنها كانت مجرد صيحات في وادٍ سحيق لا تلقى اهتماماً ولا تجدُ أذناً صاغية .

ولذلك فإن استجوابكم اليوم أمرٌ مُستحقٌ ومسؤوليةٌ ثابتةٌ عن التردّي الذي يشهده القطاع الصحيّ في الكويت وأنتم اليوم مدعوون لتفنيدي ما يُوجّه إليكم من أوجه القصور والخلل بموجب المُستندات والأدلة .

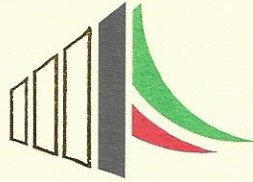
إنّ هذا الاستجواب يضعكم في موقفٍ صعبٍ اذ يجعلكم أقرب إلى طرح الثقة فيكم.

فنحن نستجوبكم لأننا مُقتنعون بأنكم تُفرطون في المسؤولية عندما تُغضون الطرف عن هدر وتبذير المال العام في وزاراتكم التي قد تقدّم ذكر نماذج عنها في صحيفة هذا الاستجواب.

وكذلك نستجوبكم لأننا وقفنا على التجاوزات الإدارية الواضحة التي تعرّضنا لها وقدمنا الدليل على أهمّ مظاهرها.

ونستجوبكم لأننا لمسنّا أنّ الغالبية من الشعب أضحت مُقتنعةً بسوء إدارتكم لأخطر أزمةٍ صحيّةٍ تشهدها بلادنا و لأنّ قراراتكم وتعاملكم مع تطوّراتها كان دون ما يتطلبه الوضع من حصافةٍ ونباهةٍ وحكمةٍ.

State of Kuwait



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

د. هشام الصالح

عضو مجلس الأمة

Dr. Hesham Alsaleh

Member of National Assembly

ولقد أظهرتم ضَعْفًا بَيِّنًا في تحمّلِ المسؤوليةِ وأنتم مُطالبون إذ لم يكن بمقدوركم تنفيذُ مَحاورِ استجوابنا أن تتحمّلوا وِزْرَ الهدرِ والتجاوزاتِ وسوءِ إدارةِ أزمةِ جائحةِ كورونا بالمبادرةِ بتقديمِ استقالتِكُمْ.

وفي كلّ الأحوالِ ها قد حانَ الأوانُ لدفعِ فاتورةِ العجزِ عن تحمّلِ المسؤوليةِ التي أفسمتمُ أمامَ سَمَوِ الأميرِ وأمامَ هذا المجلسِ أن تُؤدّوها بالأمانةِ والصدقِ.

والحمدُ لله ربِّ العالمينِ وصلى اللهُ على سيّدنا مُحَمَّدٍ وآلِهِ الطَّيِّبينِ الطَّاهرينِ .